### سأل عن عدد المكاتب الصحية حول العالم

# أحمد الحمد: «المالية» ستناقش الخطة الإنمائية الأحد

قال رئيس اللجنة المالية النائب م.أحمد الحمد إن اللجنة ستعقد اجتماعا يوم الأحد المقبل، سيكون مخصصا لمناقشة مشروع بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2025/2020 التي تقدمت بها الحكومة.

وأضاف الحمد في تصريح صحافي إن اللجنة قامت بترتيب أولوياتها والتي ستتم مناقشتها خلال اجتماعات متتالية للجنة، مضيفا ان اجتماع اللجنة الأحد سيشمل مناقشة مشروع بقانون

م.أحمد الحمد

بشأن الصكوك المقدم من الحكومة.

وذكر الحمد أن اللجنة ستناقش كذلك الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت، مبينا انه من ضمن أولويات اللجنة، كما ستقوم اللجنة بمناقشة الاقتراح بقانون المحال إلى اللجنة من اللجنة التشريعية فيما يخص النصب العقاري.

من جانب آخر، تقدم النائب م. أحمد الحمد بسؤال برلماني إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح بخصوص المكاتب الصحية الكويتية العاملة في دول العالم. وسأل الحمد عن عدد المكاتب الصحية الكويتية في كل دول العالم وعدد الموظفين الكويتيين العاملين في هذه المكاتب، مطالبا بتزويده بكشوف بأسماء مديري هذه المكاتب مع مؤهلاتهم العملية وخبراتهم وسنوات عملهم في مناصبهم وبأسماء العاملين في هذه المكاتب من الكويتيين وغير الكويتيين مع تخصصات كل منهم وخبراتهم مفصلا عن أسمائهم مع الاختبارات التي تقدموا إليها والدرجات التي حصلوا عليها لكل اختبار بالإضافة إلى مؤهلاتهم العلمية. وأكد النائب الحمد أهمية المكاتب الصحية بالنسبة للمواطن الكويتي في الخارج وما تقدمه هذه المكاتب من خدمات متنوعة لمساعدة المرضى من المواطنين في الخارج، مشددا على وجوب توافر قيادات مؤهلة بالشكل المناسب لقيادة وإدارة العمل في هذه المكاتب، ووجوب وجود كوادر وظيفية وطنية بأكبر عدد ممكن للعمل فيها بما يحقق مبدأ التكويت في الخارج.

### استفسر عن قرار عدم السماح بالسفر للمواطنين غير المطعمين

# هشام الصالح: ما أسس تحديد تكلفة فحص الـ PCR؟

وجه النائب د. هشام الصالح سؤالا الى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح جاء كالتالي: كفل الدستور الكويتي للمواطنين حق الرعاية الصحية والوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وأوكل للدولة مسؤولية ضمان هذا الحق، وقد بذلت مختلف أجهزة وقطاعات الدولة جهودا مشهودة في مواجهة جائحة كورونا وما فرضته من اشتراطات احترازية ووقائية من حظر وحجر منزلي ومؤسسي وتوفير اللقاحات وعملية تطعيم واسعة، ما اتخذت الحكومة قرارات صعبة لم يتخلف المواطنون والمقيمون عن احترامها وتحمل تداعياتها المختلفة غير أن بعض تلك القرارات جانب

د. هشام الصالح

الدقة وتسبب في الارتباك والتخبط الى حد يبرر اليوم التساؤل عن مدى جدواها ومصداقيتها ومن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر شرط تحمل المسافر مبلغ 60 دينارا تكلفة فحصين تؤدى لشركة الطيران عند الحجز، ولعل آخرها قرار عدم السماح بالسفر إلا للمطعمين ضد فيروس كورونا من المواطنين وأقربائهم من الدرجة الأولى ومرافقيهم من العمالة المنزلية ضمن شروط انقضاء مدد محددة من تاريخ التطعيم وحصر الاستثناء في الفئات العمرية غير الخاضعة للتطعيم وذلك دون مراعاة ظروف العديد من الشرائح الأخرى التي وجب تقدير حالاتها.

1 ـ بالنسبة لاشتراط اداء 60 دينارا تكلفة فحصين عن الخلو من (فيروس كوفيد 19 PCR) ضمن تذكرة السفر:

ـ ما الأسس التي تم اعتمادها لتحديد تكلفة الفحص؟

ـ راجت اخبار عن قرب صدور قرار بتخفيض هذا السعر الذي قيل انه حد أعلى، فكيف تبررون هذا التراجع؟ أليس في ذلك حجة على أن القرار الأصلي لم يكن صائبا؟

ـ من الشركات المعتمدة للقيام بهذه الفحوص؟

ـ لماذا لا تتحمل الدولة تكلفة الفحص في إطار مسؤوليتها الدستورية عن الرعاية الصحية وتحقيق الوقاية من الأمراض والأوبئة؟

2 ـ بالنسبة لقرار عدم السماح بالسفر الى الخارج لغير المطعمين:

ـ ما السند القانوني الذي أسس عليه قرار عدم السماح بالسفر وهو مظهر من حرية التنقل المكفولة لكل إنسان بصريح المادة 31 من الدستور؟

ـ لماذا لم يأخذ هذا القرار بالاعتبار العديد من الحالات التي لا يمكن فيها تحميل المواطن مسؤولية عدم اخذ اللقاح ضد فيروس كورونا ومنها:

حالة الطلبة الملتزمين بامتحانات أو تداريب أو مواعيد بجامعاتهم في الخارج وكذلك وضعية النساء الحوامل او المرضى المرتبطين بمواعيد طبية بالخارج أو الاشخاص ذوي الاكراهات الصحية التي لا تسمح لهم بأخذ اللقاح، أو أولئك الذين تأخر تطعيمهم رغم انهم سجلوا أنفسهم على التطبيق، أو الذين تأخرت الوزارة توفير الجرعة الثانية لهم؟

ـ هل لدى السلطات الصحية نية في مراجعة هذا القرار الجائر بما ينهي حالة التخبط والارتباك الذي تسبب فيه لكل الشرائح المشار إليها؟

# وفد فلسطيني يزور المجلس ويثمّن جهود الكويت

## الشاهين: تنسيق وتواصل عالمي لدعم القضية

التقى مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين رئيس وأعضاء تنسيقية المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، في إطار سياسة مجلس الأمة الداعمة للقضية الفلسطينية والتضامن مع المرابطين في فلسطين المحتلة والقدس الشريف.

وقد أعرب أعضاء الوفد الفلسطيني عن شكر الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لمواقف الكويت، مثمنين مواقف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم المؤثرة تجاه القضية الفلسطينية.

كما ثمن الوفد الزائر موقف الشعب الكويتي السباق تجاه الأحداث الأخيرة والتي تمثل استمرارا لدور الكويت الريادي في نصرة القضية الفلسطينية.

وأعرب الشاهين في تصريح صحافي عن ترحيبه واعتزازه بهذه الزيارة، قائلا ان «مجلس الأمة يمثل الشعب الكويتي المحب لكم والداعم لكم وزيارتكم نوع من التشريف والتكليف لنا الذي نسأل الله تعالى أن يعيننا عليه».

وأكد الشاهين دور مجلس الأمة ومواقفه المشرفة تجاه مناصرة القضية الفلسطينية، مشيرا إلى ان المجلس سيعقد الأسبوع المقبل جلسة ليست

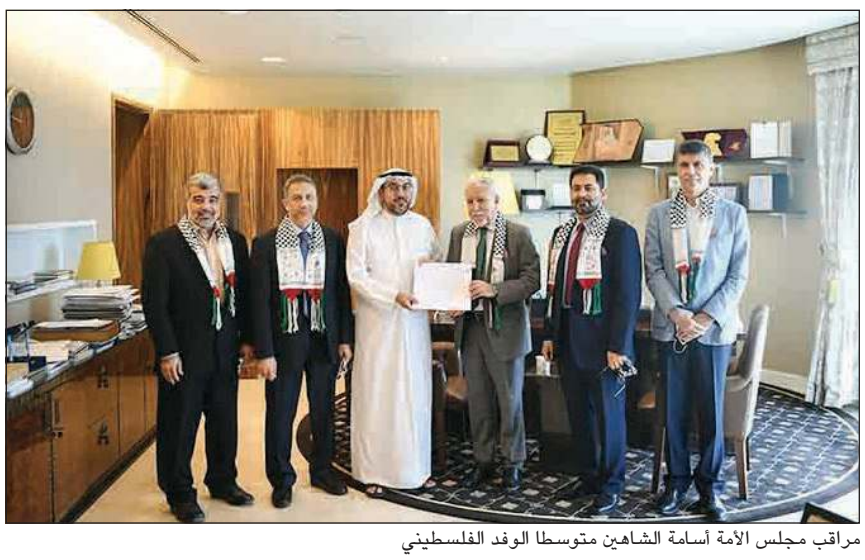
مراقب مجلس الأمة أسامة الشاهين متوسطا الوفد الفلسطيني

الأولى من نوعها فيما يتعلق بهذه القضية.

وأشاد بالجهود المستمرة من قبل الشعبة البرلمانية الكويتية لطرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني العالمي، مطالبا الاتحاد البرلماني العالمي في هذا الصدد بإصدار بيان يحتوي مفردات وصيغة أقوى من البيان الأخير الصادر عنه بخصوص الأحداث في غزة.

وأشار إلى استمرار التنسيق والتواصل بين مجلس الأمة ورابطة برلمانيون لأجل القدس التي تضم 3 آلاف برلماني من مختلف أنحاء العالم، وخاصة انه تشرف بعضوية الهيئة التنفيذية نيابة عن برلمانات الخليج العربي. وكشف الشاهين عن فعالية ستعقد بالتعاون ما بين الرابطة ومجلس الأمة بخصوص القضية الفلسطينية، مؤكدا أن الكويت أميرا وشعبا وحكومة مع القضية الفلسطينية.

من جهته، قال أمين سر الهيئة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج محمد الأنصاري ان الوفد الفلسطيني حمل مراقب مجلس الأمة رسالة إلى رئيس المجلس تتضمن طلب تبني ودعم نقاط رئيسة تتضمن رفض ممارسات الاحتلال التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ورفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وإصدار تشريع لتجريم التعامل معه لأن التطبيع يشكل وصمة عار في جبين الأمة العربية والإسلامية.

وأضاف ان الرسالة تتضمن المطالبة باستمرار جهود مجلس الأمة الكويتي بدعوة الاتحادات البرلمانية في العالم على الصعيد العربي والدولي لعقد جلسات طارئة لعرض الوضع الفلسطيني المتأزم يناقش فيها حقوق المسلمين والمسيحيين في القدس وحرية ممارسة الشعائر الدينية بحرية وكرامة من دون المساس بأي من المقدسات فيها أو تغيير جزء من معالمها.

وأوضح الأنصاري ان الرسالة تتضمن اقتراحا بإعادة تفعيل مشروع تدريس القضية الفلسطينية وزيادة المحتوى الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي ضمن مناهج المراحل التعليمية في الكويت لكي تبقى الأجيال مرتبطة بالقضية الفلسطينية.

وأضاف ان الرسالة دعت إلى توجيه أصحاب الاختصاص لزيادة البرامج الإعلامية الخاصة بالقضية الفلسطينية وتاريخ نضاله وصموده، واستمرار الجهود الرسمية للكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي لوقف تشريد العائلات الفلسطينية من بيوتهم في أحياء القدس وبالأخص في حي الشيخ جراح.

وفي ختام الزيارة، أهدى الوفد الفلسطيني درعين تذكاريتين لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ومراقب مجلس الأمة أسامة الشاهين.

### استعرض برنامجه الانتخابي لـ«تكميلية الخامسة» تحت شعار «المواطن أولى»

# بوعباس: نصيب المواطن في «بونص» التأمينات واجب

أكد مرشح الدائرة الخامسة التكميلية لانتخابات مجلس الأمة 2021 حبيب مهدي بوعباس أن برنامجه الانتخابي يصب أولا وأخيرا في صالح المواطن الكويتي تحت شعار «المواطن أولى» ويعالج كثيرا من الاختلافات والمشكلات الحالية، موضحا انه سيعمل جاهدا على تحقيقه على ارض الواقع حال نجاحه في الانتخابات.

وشدد بوعباس، عبر برنامجه الانتخابي، على أن نصيب المواطن في بونص التأمينات الاجتماعية واجب مستحق، مطالبا بحقه في إسقاط قرض بنك الائتمان

حبيب بوعباس

بعد انتظام عشر سنوات من السداد، كما طالب الحكومة بإجبار الشركات الاستثمارية العاملة في الكويت على منح العاملين الكويتيين فيها رواتب عالية بغض النظر عن دعم العمالة.

وحول إجراءات الدولة الاحترازية لمواجهة أزمة جائحة كورونا، قال بوعباس إن التطعيم واجب وطني لكن يجب ألا يفرض على المواطن الكويتي، مشددا على أن صحة المواطن تأتي في المقام الأول، لذا يجب وضع حد لكثرة الأخطاء الطبية التي زادت في الآونة الأخيرة حتى ان البعض يرى أنها أصبحت غير مبررة لقتل المواطنين.

وأضاف أن المواطن الكويتي يعيش أزمة حقيقية متمثلة في التخبط في بعض القرارات، مشيرا إلى أن المواطن عندما كان يشتري بيتا في السابق كان يحصل على 70 ألف دينار والآن يحصل 100 ألف، فأصبح لزاما أن تدفع الحكومة هذا الفرق للمستحقين القدامى حتى يمكنهم ترميم وإصلاح بيوتهم.

وأكد بوعباس ضرورة تخفيض ساعات العمل للأمهات الكويتيات اللاتي لديهن أطفال صغار السن، ومنح المواطنين الكويتيين حق التفرغ الدراسي مثل الحق في التعليم من الروضة إلى المرحلة الجامعية، وذلك لحقهم القانوني والدستوري والمجتمعي في استكمال دراستهم والحصول على الماجستير أو الدكتوراه لخدمة الوطن، مضيفا انه أيضا يدعم حقوق الحيوان وتوفير الملجأ المناسب له انطلاقا من مبدأ الرفق بالحيوان.

وأشار بوعباس إلى ضرورة السماح للمواطن الكويتي الذي يعمل بالحكومة بمنح التراخيص التجارية والتسهيلات اللازمة لإنشاء مشروعه الخاص للعمل به بعد انتهاء دوامه الحكومي، إضافة إلى منح العسكريين في الجيش والشرطة حق الانتخاب أسوة بزملائهم في الحرس الوطني.

# الغانم يعزي الهند بضحايا إعصار «توكتاي»

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس البرلمان الهندي اوم بيرلا، ورئيس مجلس الولايات فينكايا نايدو، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا إعصار (توكتاي) الذي ضرب مناطق عدة في الهند وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

# مراسيم القياديين ورقابة الامتثال

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقا)
baderalhammad.com

تمارس الأجهزة الرقابية بالدولة أنواعا مختلفة من الرقابة كل حسب اختصاصاتها المحددة في قانون إنشائها، إلا أنها تمارس في الوقت نفسه رقابة شائعة لم يتطرق لها المشرع بشكل صريح وإنما بشكل ضمني، وهي ما يسمى برقابة الامتثال أو رقابة الالتزام (ompliance CControl)، والتي تهدف إلى التحقق من مدى التزام الجهات الحكومية بالقوانين واللوائح والأنظمة المعنية.

تعزز رقابة الامتثال مبادئ الحوكمة والشفافية في القطاع العام، كما تساهم في تعزيز مبادئ المساءلة من خلال التقارير التي تعدها الأجهزة الرقابية، والتي تحدد مكامن الخلل في الجهات الحكومية.

من جانب آخر، فإن التقارير التي تعكسها رقابة الامتثال تقيس أداء المسؤولين القائمين على الأجهزة الحكومية، ومن ضمنها مدى التزامهم بالقوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بالعمل.

وفي سياق حديثنا عن هذا النوع من الرقابة، فإن التقيد بالتشريعات باختلاف درجاتها أمر ملزم، ويجب ألا نفرق بين تلك التشريعات، فعلى سبيل المثال عندما صدر المرسوم رقم 3 لسنة 2021 بإنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير، والذي نص على إنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بهذه الدرجة اعتبارا من 2021/1/31، وبغض النظر إن كان الغرض من إصدار هذا المرسوم تقنين هذه الدرجة سواء من حيث عدد شاغليها أو مدة شغلها، لكن من الملاحظ أنه تم الالتزام بالتاريخ الذي حدد العمل بالمرسوم.

لذلك، فمن الغريب أن هناك قياديين بالدولة استمروا على رأس عملهم ويمارسون سلطة إصدار القرارات الإدارية والسلطات الرئاسية على الموظفين التابعين لهم وسلطة تنظيم العمل الإداري، على الرغم من انتهاء خدمتهم قانونيا بعدم تجديد مراسيم تعيينهم في حينه، حيث قامت بعض الجهات الرقابية برصد هذه الملاحظة.

تجدر الإشارة إلى أن القانون قد نظم التعيين في الدرجات القيادية والتجديد فيها من عدمه، فالقانون ألزم الوزير المعني قبل انتهاء مدة شغل الوظائف القيادية بستة أشهر بأن يرفع تقريرا إلى مجلس الوزراء يبين فيه رأيه في تجديد أو عدم تجديد شغل القيادي لوظيفته مشفوعا بالمبررات وفي ضوء التقارير السنوية المقدمة عنه، وهذه في رأيي مدة كافية ليتم فيها تقييم أداء القيادي من قبل الوزير المعني.

وقد أكدت إدارة الفتوى والتشريع في إحدى فتاويها على ما جاء بأحكام قانون الخدمة المدنية بأن التعيين في الوظائف القيادية لا يكون إلا بمرسوم أميري ولمدة أربع سنوات، كما أكدت أن تجديد التعيين لا يكون ضمنيا، بل يتعين صدور مرسوم بذلك، والذي يترتب على عدم صدوره انتهاء خدمة شاغلي الوظائف القيادية اعتبارا من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها بمرسوم التعيين.

لكن في الواقع لا يتم الالتزام بأحكام القانون، فتارة نرى التجديد لقياديين قبل ستة شهور من انتهاء مرسوم تعيينهم، في حين أن هناك قياديين لا يتم التجديد لهم إلا بعد انتهاء مرسوم تعيينهم، وهناك حالات تجاوزت الفترة إلى عدة سنوات، وقد ساهم في استمرار تلك الظاهرة التي نرى أنها مخالفة للقانون بعض الآراء القانونية التي تجيز ذلك بشكل غير مباشر تحت ما يسمى بـ «الأجر مقابل العمل».

لذا، فإن رقابة الامتثال تحتم التقيد بالتشريعات الصادرة بتنظيم عمل القياديين بالدولة أسوة بصدور المرسوم رقم 3 لسنة 2021، ولا توجد ثمة ذريعة بالأحوال الاستثنائية لضمان الانتظام بالمرافق العامة، حيث ان القانون قد نظم مثل تلك الأحوال من خلال المرسوم بالقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم الإداري، وتحديد الاختصاصات، والتفويض فيها.

كما أنها تعد ضمانة لحوكمة الأعمال الإدارية في المرافق العامة بعيدا عن خضوع القيادي للضغط في التجديد له من عدمه، كما أن استمرار القيادي على رأس عمله رغم انتهاء مرسوم تعيينه في رأيي يعتبر نوعا من أنواع تعارض المصالح، إلى جانب أنه يعد إشكالية في تكييفه القانوني خاصة فيما يتعلق بالمسؤوليات والواجبات والعقوبات المنصوص عليها بقانون الخدمة المدنية، حيث إن القانون لا يمنحه صفة القيادي في حين أنه يمارس أعماله.

# «دواوين الكويت»: نأمل في جلسات هادئة وهادفة ومنتجة وعقلانية

أصدر تجمع دواوين الكويت بيانا برسالة موجهة الى مجلس الامة والحكومة جاء نصها كالتالي: يهديكم تجمع دواوين الكويت أطيب تحياته وأصدق أمنياته.

إن الكويت ومنذ بداية نشأتها، بنيت على الديموقراطية واحترام الرأي الآخر، وجبل أهلها على الالتفاف حول نظام الحكم الذي اختاروه أبا عن جد، واستطاعوا تنظيم شؤون حياتهم بدستور تفردوا به ومازالوا عن غيرهم، فأضفى عليهم مزيدا من الحريات السياسية والاجتماعية، وشكل لهم دافعا قويا للحفاظ على وحدة وطنهم واستقراره وصون مكتسباته.

فالكويت الغالية أهم منا جميعا، والمعارضة الصادقة دائما ما تبني أركانها من أجل بناء وطن عن طريق طرح مشروع وطني متكامل يبين السلبيات والمشاكل وطرق علاجها.

ونحن نؤكد أن ما يجمعنا من مشتركات أكبر بكثير مما يفرقنا، ولو ركزت النخب السياسية ووسائل الإعلام بأنواعها على هذه المشتركات لكان الواقع مغايرا لما وصلنا إليه اليوم من تشكيك في الولاء والانتماء وزيادة مفردات الكراهية والاختلاف في معنى المواطنة، مناشدين الجميع تغليب صوت العقل، ووضع مصلحة الكويت فوق أي مصلحة وتقديم الولاء لها على أي ولاء وانتماء ومصالح شخصية وأجندات خاصة.

وأملنا في استئناف انعقاد جلسات لمجلس الأمة هادئة وهادفة ومنتجة وعقلانية لصالح الوطن والمواطن بعيدا عن الشخصانية والنقاشات التي لا فائدة منها، وبوجود نواب ووزراء يملكون الرؤية التفاؤلية ويطرحون الحلول الواقعية لمشاكلنا، آخذين بعين الاعتبار طبيعة مجتمعنا وإمكانياته، لإصلاح الاختلالات والنهوض بالبلد بما يتوافق مع القانون والدستور، حتى يتحقق لنا مجلس أمة يراقب ويحاسب ويشرع، وحكومة تنفذ وتتابع، من خلال أداء وتعاون مثمر يحسب لهم لا عليهم، والوصول الى ممارسة ديموقراطية نفتخر بها، وبمستوى تطلعات وآمال أهل الكويت، ولاسيما في ظل ما تمتلكه الكويت من إمكانيات مالية وكفاءات بشرية وبنية تحتية، وهي كلها أساسيات وركائز كل نجاح وتطوير وتنمية، وحتى لا نندم في المستقبل القريب، وننعت مجلس الأمة والحكومة بالفشل كما تعودنا دائما.

ونحن دولة لها مكانتها على مستوى العالم، فالكويت مثلها مثل كل بلدان العالم فيها فساد وفاسدون وفيها إصلاح ومصلحون، ولكن أن نرى الصورة ظلامية كما يصورها البعض فهو تجن غير مقبول على هذا البلد والمخلصين فيه.

لذلك، فمن الواجب أن يكون هناك خط أحمر لا نتعداه في الإساءة حتى لا تصل الرسالة خطأ الى من يريد الشر بالكويت وأهلها، ويجب علينا أن نحذر من حملات تدرس بعناية وينفق عليها الجهد والمال لزعزعة استقرار الكويت عن طريق خلق الإشاعات والأخبار الكاذبة وتسليمها لوكالة «يقولون» البصماء البلهاء التي تنسخها وتنشرها عن طريق أدواتها بلا تمحيص أو تمييز في وسائل التواصل الاجتماعي، سائلين المولى عز وجل أن يؤتي الجميع الحكمة ويهديهم سواء السبيل ويحفظ الكويت واحة أمن وأمان وأن يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن.

ختاما نكرر ونكرر:

(ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا).

وأيضا:

تهدى الأمور بأهل الرأي ما صلحت
وإن تولت فبالأشرار تنقاد

**تجمع دواوين الكويت**
**عنهم: فهد عبدالرحمن المعجل**
**الثلاثاء 18 مايو 2021**